

فقال الشافعي تدخل ويكون تغليظ فيها واحد وقال احمد لا تدخل بل لكل واحد من ذلك ثلثا الدية **فصل** اتفق الايمه على ان الجرح قصاص في كل ما يتأيد فيه قصاص اما ما لا يتأيد فيه كقصاص وهي عشرة الفارصة وهي التي تستوفى اللحم والملاحة وهي التي تقصص في اللحم والجمجمة وهي التي يستوفى بها دية العظم جلد رقيقه فهذا الجرح الخمسة ليس فيها مقدار شرعي يتوافق الاربعة الا ما روى احمد ان زيدا رضي الله عنه حكم في الدامية بغير دية في باضعة بغير دية وفي المشاهدة بثلاثة ابرص وفي السحق بالربعة ابرص قال احمد وانا اذهب الى ذلك هذا رواية عند الظاهر من مذهبنا كالجراحة واجمعوا على ان كل واحد من هذه الخمسة حكمه بعد الانهال المذكور ان يقوم المحرم عليه قبل الجناية كان ذلك عبدا ويقال كم قيمة قبل الجناية وكم قيمة بعدها فيكون له بقدر التفاوت رزية **فصل** واما الخمسة التي فيها مقدار شرعي فهو الموضحة التي توضع عن العظم فاذا كانت في وجهه فعنها خمس ابرص والاربعة حنيفة وما وافق واحد في احد من روايتيه وفي الروايات الاخرى فيها عشر وقال مالك في منحة الانف والجمجمة الاسفل حكمه خاصة وباقى المواضع فيها خمس ابرص وان كانت في الواسط فلهي بمنزلة الموضحة اما قال ابو حنيفة وما لك وما وافق هو بمنزلة ما وافق رواية ابن ابي عمير والاربعة ابرص والثانية ان كانت في الوجه فعنها عشر وان كانت في الواسط فعنها خمس **فصل** واجمعوا على ان في الموضحة القصاص ان كان عمدا الثانية لها ثمانية وهي التي تسمى العظم وتكسر وفيها عند ابو حنيفة وما وافق واحد عشر ابرص والاربعة اختلفت الروايات عن ذلك في ذلك فقيل خمس وحكمه وقيل خمسة عشر وقال الشيباني فيها عشر كذا في مواضع الثلاثة المنقلة وهي التي توضع وتسمى العظام وفيها خمس عشر ابرص بالاجماع الاربعة المومنة وهي التي تصل الى جلد الدماغ وفيها ثلث الدية

بالاجماع

بالاجماع الخمسة ثمانية وهي التي تصل الى جوف كبد من ثغرة في جوف خاخر وفيها ثلث الدية بالاجماع **فصل** اتفقوا على ان العين بالعين والاذن بالاذن والاذن بالاذن ولكن بالسنة وعلى ان في العينين الدية كاملة وفي الاذن اذا جرح الدية وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية وفي جرح الاسنان وهو انسان وثلاثة اشهر الدية وفي كل سبعة اشهر في العينين الدية في كل جرح ان بقيت الاخرى فمهما استسكروا جرحا في العينين صاحب النعمة رشاغية لانه لم يرد فيه خبر ولا قياس لا في قصصه بل هو كالترق في الضلع بل هو كالعظام الداخلة وفي الاذن الدية عند ابو حنيفة وما وافق واحد وعن مالك روايتان احدها كالجراحة والثانية حكمه واتفقوا على ان في الاضغان الاربعة الدية في كل واحد رابع الا ما حكاه فيها حكمه واختلفوا في العين المقامة التي لا يبصرها واليد والاذن لا تستل ذكره في مواضعها والاصبع الرابع ومن كسره افعال ابو حنيفة وما لك وما وافق في اظفره فله فيها حكمه وعن احمد روايتان اظهرهما فيها الدية والاخرى كالجراحة واختلفوا في الترقق والضلع والذراع وكساعه والزند والتخوذ فقال ابو حنيفة وما لك وما وافق في ذلك حكمه وقال احمد في الضلع بغير دية في الترقق بغير دية في كل واحد من الذراع وساعه والزند والتخوذ بعيران ففي الزند ربيعة واختلفوا فيها لوضعه فافضحه فذهب عنه فله يدخل الموضحة في دية العقل اما قال ابو حنيفة وما وافق في احد فويله عليه الدية للعقل ويدخل في ذلك ريش الموضحة والقول الاخر عن شافعي وهو لا يوجب عند احمد ان عليه لذهاب العقل بية كاملة وعليه ريش الموضحة وهذا مذهب مالك واحمد واختلفوا فيما اذا قلح سن من قد تفر فقال ابو حنيفة واحد لا يوجب عليه كضمان وقال مالك بوجوبه وبعدهم سقوطها بعودها وللشافعي